جامعة البحر المتوسط الدولية

MIU

Mediterranean International University

بنغازي - 2014

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

العدد الرابع - ديسمبر 2017

مجلة علمية محكمة

E.mail:journalmiu@gmail.com

﴿ يَوْمَ تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ (111) وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ (112) ﴾

سورة النحل آيتي 111 – 112

مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

مجلة علمية محكمة تعنى بالدراسات الإنسانية و التطبيقية

و تصدر باللغتين العربية و الانجليزية

حائزة على ترقيم المركز الدولي الموحد للدوريات (ISSN (2519-6286

و شهادة معامل التأثير العربي رقم (2018 – 224)

رئيس التحرير

د. عبد الكريم عبد الله بالقاسم

هيئة التحرير

أ. أحمد مفتاح الصيد

أ . أمينة محمد بشير المغيربي

د. بثينة فضيل بوخطوة

د. فهمي إبراهيم الحداد

د. ماشاءالله عثمان الزوي

أ. أسماء رجب الكوافي

❖ إعداد فني :- هنيدا عمر الطشاني

❖ مدقق لغوي:- د. أحمد مصباح اسحيم

الهيـــأة الاستشـــارية

- الدكتور إبراهيم رستم (علوم هندسية)
- الدكتور إدريس عبد السلام اشتيوي (محاسبة)
- الدكتور بوبكر فرج شريعة (محاسبة)
- الدكتور رمضان المجراب (لغة انجليزية)
- الدكتور سالم محمد الأوجلي (قانون جنائي)
- الدكتور صبري جبران الكرغلي (تسويق)
- الدكتور عبدالرحيم البدري (علم نفس و تربية)
- الأستاذ عبدالله علي الرحيبي (آثار و تاريخ قديم)
- الدكتور عبد المطلوب ألطبولي (لغة عربية)
- الدكتور عبدالناصر عزالدين بوخشيم (إقتصاد)
- الدكتور عبد الناصر يوسف الزوكي(علوم طبية)
- الدكتور عمر إبراهيم العفاس (علوم سياسية)
- الدكتور فؤاد حمدي بن طاهر (آثار وتاريخ قديم)
- الدكتور فيصل سالم الكيخيا (تسويق)
- الدكتور محمد إبراهيم حماد (محاسبة)
- الدكتور موسي مسعود أرحومة (قانون)
- الدكتور ناصر فرج بن حسونه (إدارة)
- الدكتور نجيب المحجوب ألحصادي (فلسفة علم و منطق)
- الدكتور يوسف حامد الشين (فلسفة)

****

- و المجلة لها حرية التقييم عند مستشار آخر إذا كان البحث لا يقع مجاله تحت التخصصات المذكورة.

شروط النشر في مجلة جامعة البحر المتوسط الدولية

1. ألا يقل البحث عن عشر ورقات، و ألا يزيد عن عشرين ورقة فلسكاب A4، على أن يكون الخط (نوع العربي التقليدي. Simplified و حجمه 14).
2. أن يرسل البحث إلكترونياً، و يشترط أن يكون مكتوباً على برنامج (Microsoft Word) و أن يكون الخط بالعربية (Simplified) مقاسه 14، على أن يكون تباعد الأسطر بقياس سطر واحد و بالنسبة لهوامش الصفحة من الأعلى و الأسفل و من اليمين (2.5 سم (و من اليسار 2) سم . (و يخطر الباحث باستلام بحثه في حينه)، أما إذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكتب بخط نوع **(Time New Roman)**.
3. تقبل البحوث باللغة العربية في العموم و الإنجليزية تأليفا أو ترجمة، و أن يقدم الباحث لها ملخصاً بالعربية على أن لا يقل عن مئة و خمسين كلمة .
4. ألا يكون البحث قد سبق نشره في إحدى المجالات الوطنية أو غيرها أو مستلا من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه، أو يكون الباحث قد تناوله بعنوان أخر في وسيلة نشر أخرى.
5. يراعى في البحث الشكلية الفنية و المنهجية، و توثيق المصادر و المراجع، و تدوين التواريخ، و مقابلة الأسماء بالحرف اللاتيني. و التنصيص على النصوص و غيرها.
6. يراعى في أسلوب كتابة الهوامش و عرض المراجع كتابة اسم لمؤلف، عنوان الكتاب، اسم المترجم أو المحقق، الطبعة، مكان النشر، الناشر، تاريخ النشر، رقم الجزء و الصفحة في الهوامش و قائمة المراجع العربية و الإنجليزية ينبغي أن يكون عنوان الكتاب أو المجلة بالخط المحبر.
7. تلتزم المجلة بإشعار الباحث بقبول بحثه إن كان مقبولاً للنشر أو قابلاً للتعديل بعد التقييم.
8. لا تقدم المجلة شهادة أو إفادة (مقبول للنشر) ما لم يكن قد قرر نشره فعلياً أو نشر.
9. البحوث المقدمة للمجلة لا تعاد لأصحابها سواء نشرت أو لم تنشر.
10. أن يتضمن البحث اسم الباحث، و تخصصه، و مجال عمله و الهاتف، و البريد الإلكتروني إن وجد، و إن تعدد الباحثون فيكتفي بأحدهم.
11. يحق للباحث نسخة من العدد المنشور فيها بحثه إن كانت المجلة ورقية، و إذا كانت إلكترونية يحق له سحب ذلك من موقع الجامعة المنشورة عليه بعد إشعاره بصدور العدد، فإن لم يتمكن فيمكن حينئذ إرسال نسخة علي بريده الإلكتروني أو الفايبر إن كان له ذلك.
12. بعد إشعار الباحث بقبول بحثه وإرجاعه له للتصحيح أو الإضافة أو التعديل، أن يقوم الباحث بتزويد المجلة بنسخة من البحث في صورته ألنهائية علي قرص مدمج **CD** يدوياً أو إرساله علي بريد المجلة أو علي بريد المندوبين.
13. تنبيه على البحاث الذين يستعملون بعض الاقتباسات من (النت) بطريقة القص ، أن يعيدوا طباعتها في بحوثهم لعدم تكيفها فنيا في إخراج المجلة .

14. قيمة نشر البحوث:-

1. إذا كان الباحث من خارج ليبيا يدفع (100) دولار أمريكي أو ما يعادله.
2. إذا كان الباحث من داخل ليبيا يدفع (200) دينار ليبي، يُدفع منها (50) دينار مقدما قبل التقييم، ثم يتمم المبلغ إلى (200) دينار ليبي حين يقرر البحث بدرجة مقبول للنشر بدون تعديل أو مع التعديل.
3. علماً بأن حسابنا القابل للتحويل هو (CA – العملة USD).

(ليبيا بنغازي. مصرف التجارة و التنمية، فرع الوكالات، رقم 002-766216-0111).

بريد المجلة: **journal@miu.edu.ly**

أسرة هيئة التحرير

محتويات العدد

الموضـوع		الصفحة
كلمة العدد	.....	
الصيرفة الإسلامية و التسويق الإسلامي " دراسة حالة مصرف الوحدة الرئيسي بمدينة بنغازي " د. صبري جبران الكرغلي و أ. ابتسام يحي الجربي	.....	1
واقع تنافسية الاقتصاد الليبي على ضوء مؤشر النمو للتنافسية العالمية " دراسة تحليلية تقييمية" أ. علي حمد الخفيفي	.....	33
سلطة الدولة في الاستيلاء على المال الأجنبي د. حمو صائنة مريم	.....	57
الالتزام الديني و علاقته بالمسئولية الاجتماعية لدى الأخصائيين النفسيين بولاية الخرطوم د. أشرف محمد أحمد علي	.....	76
ما وراء الأخلاق و الأخلاق المعيارية د. مصيونة أمحمد الفاخري	.....	96
Factors influencing customers' decision to adopt online banking services in Libya د. خالد خليفة الصابر حسين	.....	111

كـــلمة العـــدد

امتحان القبول لحملة الشهادة الثانوية الأدبية و العلمية و التخصصية، في الكليات التطبيقية و الإنسانية لهذا العام أسقط القناع عن الوجه الحقيقي للتعليم عندنا في المراحل التي قبل الجامعية، مما أظهر بشاعته و ترديه و تهاوي مستوياته و تداعي أركانه، و دق ناقوس الخطر الذي يوجب صرخة قوية صادحة و حادة في آذان مسئولي التعليم و القائمين عليه في القمة و القاعدة، لمعالجة الموضوع بشكل مكثف و عميق و فوري، و بحث أسباب ترديه بكل دقة و صدق أمام الذات، في مجالاته العلمية و المهنية و الإدارية، لأنه أظهر و بشكل مكشوف للعيان أن كل التقادير العالية لحامليها محض افتراء و زيف و خداع و تضليل، فعندما يصل أصحاب هذه التقادير من العجز عن كتابة جملة عربية صحيحة، و إنجليزية مهشمة، و عن بعض الأسئلة و الإجابة عن بعض المعلومات العلمية، فهذا يعني أَننا أمام كارثة حقيقية بما في الكلمة من معنى، ثم نلجأ للتعليق على قميص عثمان عجزً فنتهم الجامعات العامة و الخاصة بالقصور و كأنها تملك عصا موسى، فهل يصلح العطار ما أفسد الدهر؟ المعالجة تبدأ من القاعدة من رياض الأطفال و المراحل الأساسية و ما فوقها، بمراقبة المدارس الخاصة و العامة، و معلميها، و إداراتها و متابعة المناهج و الكتب العلمية الصحيحة و وضع السياسات العامة للتعليم، و وضع معايير للجودة فيها التي هي معدومة بالأساس، و وضع الطريقة النزيهة في أداء الامتحانات و تغاير لجانها، و كبح جماح مدراء المدارس عن تسابقهم في تضخيم النتائج و التقديرات، و وضع المدرس الكفؤ للتخصص الدقيق، و إكرام و تكريم المعلم القاعدة الأساسية في الإصلاح.

الحديث يطول لكنها كلمة في جوف كلمة.

رئيس التحرير

واقع تنافسية الاقتصاد الليبي على ضوء مؤشر النمو للتنافسية العالمية

" دراسة تحليلية تقييميه "

أ.علي حمد الخفيفي

جامعة بنغازي - كلية الاقتصاد

ملخص الدراسة

لقد أصبحت التنافسية وسيلة لتطوير قدرة الاقتصاديات المتقدمة و النامية للاندماج في الاقتصاد العالمي، و ليبيا كغيرها من الدول اتخذت العديد من الإجراءات و السياسات التي تهدف من خلالها إلى زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد، و تهيئة البيئة الاستثمارية و إعطاء دورا متزايدا للقطاع الخاص، و رغم هذه الإجراءات و السياسات فإن تنافسية الاقتصاد الليبي لا تزال ضعيفة.

و على هذا الأساس تهدف هذه الدراسة إلى التعرف علي مفهوم التنافسية و طرق قياسها، و ذلك من خلال تحليل مكونات مؤشر النمو للتنافسية العالمية و أهمية كل ركيزة من ركائز التنافسية بالنسبة للاقتصاد، و كذلك التعرف علي تطور قيمة المؤشر منذ ظهور ليبيا فيه و تحديد نقاط القوة و الضعف للاقتصاد، و وضع السياسات و اتخاذ الإجراءات المتبعة في العديد من الدول التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية.

المقدمة

ظهر اهتمام الاقتصاديين الواسع بمفهوم القدرة التنافسية للدولة منذ أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، مع تزايد العجز في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة (1981-1987م)، و تزايد مديونياتها الخارجية، فضلا عن شدة المنافسة الأجنبية

في السوق الأمريكي، و من ثم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بوضعها في السوق العالمي [1]. و قد سجلت العقود الأخيرة تزايد الاهتمام بمفهوم القدرة التنافسية على مستوى أغلب دول العالم، على إثر ما شهده الاقتصاد العالمي من تصاعد اتجاهات تحرير الأسواق العالمية، و قيام التكتلات الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، و التقدم الحاصل في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و النقل، ما أدى إلي وجود بيئة عالمية شديدة المنافسة.

ففي ظل هذه التطورات اتخذت العديد من الدول سياسات من أجل الاستفادة من مزايا التنافسية، و التقليل ما أمكن من سلبياتها، و ذلك بإتباع سياسات و برامج إصلاحية تهدف إلي إعادة هيكلة اقتصادياتها، و تهيئة البيئة الاقتصادية المناسبة لتعزيز قدراتها التنافسية في عالم مفتوح أمام التجارة الخارجية و التدفقات الاستثمارية الأجنبية[2]، و ذلك لغرض تحقيق معدلات نمو مرغوب فيها و تخفيض تكاليف الإنتاج و رفع كفاءة أداء الوحدات الاقتصادية على أسس تنافسية.

و يتميز الاقتصاد الليبي بخصائص الدول النامية صغيرة الحجم، و اعتماده على مورد طبيعي ناضب تتقلب أسعاره في السوق الدولية و هو المصدر الرئيسي للصرف الأجنبي، كما أن ليبيا كغيرها من الدول تسعى لتعزيز قدرتها التنافسية من خلال تحقيق نمو اقتصادي قابل للاستمرار و الاستدامة، و توفير بيئة استثمارية ملائمة عن طريق تطوير المناخ الاستثماري و تحسينه لتحفيز القطاع الخاص، و ذلك بتبني السياسات الاقتصادية و التشريعات المناسبة و الملائمة لمواكبة مرحلة إعادة الهيكلة و برامجها.

(1-1) مشكلة الدراسة

إن دعم القدرة التنافسية يتطلب الاستقرار الاقتصادي الكلي، أي استقرار المتغيرات الكلية مثل:- معدل الادخار و الموازنة العامة و سعر الصرف و المستوى العام للأسعار، و رفع كفاءة المؤسسات العامة ،و تطوير وتحسين البنية التحتية، و رفع جودة التعليم الأساسي و الثانوي و الجامعي و تقديم أفضل خدمات صحية، و الحد من القيود علي الأسواق السلعية ، و تنظيم وتطوير سوق العمل، و كذلك سهولة الحصول على الائتمان لتمويل المشروعات الاستثمارية ، و توفير أحدث التكنولوجيا في مجال الاتصالات و تشجع الشركات على الابتكار.

---

[1] نوير طارق، "**دور الحكومة الدعم للتنافسية حالة مصر** "، القاهرة، مجلس الوزراء المصري مطبوعات مركز المعلومات و دعم اتخاذ القرار، 2003 م ، ص،4.

[2] العصفور صالح،"**سياسات التنافسية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت ، 2012م، ص ، 2.

و توضح التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي تراجع ليبيا في مؤشر النمو للتنافسية العالمية على المستوى العام للمؤشر، و كذلك على مستوى أغلب المؤشرات الفرعية للمؤشر، و من هذا المنطلق تكمن مشكلة الدراسة في:-

1. دراسة واقع تنافسية الاقتصاد الليبي و تقييمه.
2. تقويم هذا الواقع و التعرف على المعوقات التي تكتنفه.

(1-2) أهمية الدراسة

تسعى الدول لرفع مستوى تنافسيتها في العديد من مؤسساتها الاقتصادية لتحسين مستويات الإنتاج في مختلف القطاعات و الوصول بمنتجاتها للسوق العالمية، إضافة إلي الحفاظ علي معدلات النمو الاقتصادي المحقق، و ذلك من خلال دعم القدرة التنافسية عن طريق تبني سياسات و استراتجيات واضحة، و تكمن أهمية الدراسة في التعرف على أداء الاقتصاد الليبي و السياسات التي تهدف إلى رفع القدرة التنافسية له، مما يمكّن القائمين على اتخاذ القرار من إجراء الإصلاحات المطلوبة على السياسات المتبعة لتمكين ليبيا من دعم تنافسيتها عالميا.

(1-2) أهداف الدراسة

- التعرف على نقاط القوة و الضعف لليبيا في مؤشر النمو للتنافسية العالمية لعام 2014-2015م.
- معرفة ترتيب ليبيا في المؤشر العام للتنافسية الدولية و المؤشرات الفرعية عالميا لعام 2014-2015م.
- وضع مقترحات حول كيفية تطوير وتحسين التنافسية من خلال اختيار السياسات المعمول بها في الدول التي نجحت في هذا المضمار.

(1-3) منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، للتعرف على واقع الاقتصاد الليبي في مؤشر النمو للتنافسية، و ذلك بالاعتماد على التقارير الصادرة عن المنتدى الاقتصادي العالمي " World Economic Forum ".

(1-4) محاور الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى:-

المبحث الأول: مفهوم التنافسية و قياسها وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي

المبحث الثاني : واقع تنافسية الاقتصاد الليبي للعام 2015/2014م.

المبحث الثالث : السياسات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي.

(1-1) المبحث الأول: مفهوم التنافسية وقياسها وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي

على الرغم من تعدد المحاولات لتعريف القدرة التنافسية للدولة، إلا أنها لم تجمع على تعريف واحد، فهناك عدد من التعريفات التي تقدمها المؤسسات و الهيئات الدولية المختلفة*، التي شهدت بدورها تطورا مع مرور الزمن، إلا أن تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي يعد أكثر التعريفات شيوعا، حيث يعرف القدرة التنافسية للدولة على:-" أنها مجموعة الأعراف و السياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية دولة ما"[3]. و يحدد مستوى الإنتاجية بدوره مستوى الازدهار الذي يمكن تحقيقه من قبل الدولة، فالدول ذات الأنظمة الاقتصادية الأكثر تنافسية تكون قادرة على تحقيق مستويات أعلى من الدخل، و تحدد كذلك معدلات العائد المتحصل عليه عن طريق الاستثمارات في الاقتصاد، و لأن معدلات العائد تُعد مهمة لمعدلات النمو الاقتصادي، فإن النظام الاقتصادي الأكثر تنافسية هو ذلك النظام الذي سينمو في الأجل الطويل.

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum تقريره عن التنافسية العالمية Competitiveness Report و يركز على المؤشرات التي تمكن النظم الاقتصادية من تحقيق نمو اقتصادي، و تحديد السياسات التي تؤدي إلى زيادة تنافسية الدولة.

و يصدر المنتدى الاقتصاد العالمي مؤشر النمو للتنافسية العالمية (GCI) **Growth Competitiveness Index GCI** و هو مؤشر واسع الشمول لقياس أو تقدير المنافسة العالمية آخذاً في الحسبان أسس الاقتصاد الجزئي و الكلي للتنافسية الدولية،

* للاطلاع علي هذه التعريفات راجع : المعهد العربي للتخطيط ،**القدرة التنافسية و قياسها**،العدد24، الكويت ،2003م،

[3] World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations**", Geneva, 2008 ,p3.

حيث يعتمد المؤشر في قياس القدرة التنافسية للدولة على عدد من المحددات والعوامل، التي تحلل اقتصاد الدولة من خلال أثنى عشر (12) ركيزة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية هي[4]:-

1. المتطلبات الأساسية.
2. عوامل تعزيز الكفاءة.
3. عوامل تعزيز التطور و الابتكار.

(1-1-1) المتطلبات الأساسية Basic requirements

تعتمد المتطلبات الأساسية على جودة المؤسسات العامة و الخاصة و جودة البنية التحتية، و مدى استقرار الاقتصاد الكلي، و مستوى الرعاية الصحية و التعليم الأساسي، حيث يؤدي التحسن في أي من هذه المتطلبات إلي تعزيز أوضاع التنافسية للاقتصاد و دعم عناصر النمو الاقتصادي. و يمكن توضيح ذلك تفصيلاً على النحو التالي:

- الركيزة الأولى: المؤسسات Institutions

تشكل البيئة القانونية الإطار الذي يعمل ضمنه الأفراد و الشركات، و للإطار القانوني صلة قوية بالمنافسة و النمو، فهو يؤدي دوراً محورياً في الطرق التي توزع بها الدول المنافع و تتحمل بها تكاليف استراتيجيات و سياسات التنمية، و له صلة بقرارات الاستثمار و تنظيم الإنتاج، فأصحاب الأراضي و حصص الشركاء بل حتى أصحاب الملكية الفكرية، لن يرغبوا في الاستثمار في تطوير و صيانة أملاكهم إذا كانت حقوق المالكين غير محمية، أو إذا كانت الممتلكات لا يمكن بيعها أو شراؤها على ثقة من أن الدولة سوف تجيز التعامل التجاري، كما أن السوق نفسها ستفشل في إحداث نمو فعال.

إن أهمية النظم و القوانين غير محدده في الإطار القانوني فقط، فمواقف الدولة تجاه الأسواق و الحريات و كفاءة أعمالها و البيروقراطية المفرطة، و التزامات التقيد بالإجراءات، و التنظيم المفرط و الفساد و انعدام الشفافية و الثقة، أو عدم استقلال النظام

[4] World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2013-2014**"Geneva ,2014,p4 www.weforum.com

القضائي الذي يفرض تكاليف اقتصادية كبيرة على الأعمال و يبطئ عملية التطور الاقتصادي، كل هذه العوامل تؤثر على تنافسية الدولة[5].

– الركيزة الثانية: البنية التحتية Infrastructure

يُعد وجود بنية تحتية جيدة أمراً ضرورياً لضمان عمل النظام الاقتصادي، نظرا لأنها عامل مهم يحدد موقع النشاط الاقتصادي و نوع النشاطات أو القطاعات التي يمكن أن تنشأ في النظام الاقتصادي، فالبنية التحتية ذات النوعية الجيدة تقلل تأثير الاختلاف بين المناطق فينجم عن ذلك دمج فعلي للسوق المحلية بحيث تربط بالأسواق في الدول و المناطق الأخرى.

كما تعتمد البنية التحتية الجيدة و الشاملة دافعاً جوهرياً للتنافسية و تؤثر بقوة في النمو الاقتصادي، فمثلا وسائل النقل الفعالة للسلع و الأفراد و الخدمات مثل:– الطرق الجيدة، و السكك الحديدية، و النقل الجوي، يمكن رجال الأعمال من توصيل بضائعهم للسوق بطرق آمنة و في الوقت المناسب، و تسهل انتقال العمال في أرجاء الدولة، كما أن الأنظمة الاقتصادية تعتمد على توفر الطاقة الكهربائية التي لا تعاني من حالات الانقطاع و النقص لضمان أن الأعمال و المصانع يمكنها العمل دون انقطاع، و أخيراً فإن شبكة الاتصالات الواسعة و القوية تسمح بالتدفق السريع للمعلومات مما يزيد من كفاءة الأنظمة الاقتصادية، عن طريق المساعدة على ضمان أن القرارات التي اتخذتها القطاعات الاقتصادية قد أخذت في الحسبان كل المعلومات المتوفرة ذات العلاقة[6].

– الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي Macroeconomy stability

إن استقرار بيئة الاقتصاد الكلي يُعد عاملاً مهماً للتنافسية العامة للدولة، فالشركات لا يمكنها اتخاذ قرارات عندما تكون معدلات التضخم كبيرة و متقلبة و غير قابلة للتنبؤ، و في وجود تقلبات في أسعار الصرف و ارتفاع أسعار الفائدة، ممّا يؤدى إلى ارتفاع تكاليف الإقراض و بالتالي انخفاض العائد المتوقع، أو عند فرض ضرائب مرتفعة لتمويل الموازنة العامة للدولة، أو عند انخفاض

[5] ibid, p, 4..
[6] ibid, p, 5.

الإنفاق العام على البنية التحتية، كل هذه العوامل تضعف تنافسية الدولة و تحد من دخول شركات جديدة، ما يعني أن الاقتصاد ينمو بمعدل أكبر إذا كان الاقتصاد الكلي مستقراً[7].

– الركيزة الرابعة: الصحة و التعليم الابتدائي Health and primary education

تزيد القوى العاملة التي تتمتع بالصحة من تنافسية الدولة و إنتاجيتها، فالعمال المرضى لا يمكنهم استخدام قدراتهم، و لذلك يكونون أقل إنتاجية لأنهم يتغيبون عادة عن العمل أو يؤدون العمل بمستويات متدنية من الكفاءة، فالصحة المتدهورة تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الأعمال، ما يجعل الاستثمار في توفير الخدمات الصحية أمراً مهماً و حيوياً بالنسبة للنمو الاقتصادي و ازدياد القدرة التنافسية للدولة.

بالإضافة للصحة فإن الركيزة تأخذ في الحسبان جودة و كم التعليم الأساسي الذي يتلقاه السكان، الذي أصبح أمراً مهماً بشكل متزايد في الاقتصاد الحديث، من واقع ما يرتبه من زيادة في إنتاجية العمال، فالعمال الذين لم يتمكنوا من استكمال التعليم الأساسي لا يمكنهم القيام إلا بالمهام اليدوية في عملية الإنتاج، و يجدوا من الصعب عليهم القيام بعمليات في مراحل الإنتاج المتقدمة، و لهذا فان استكمال العمال للتعليم الأساسي يزيد من تنافسية الدولة[8].

(1-1-2) عوامل تعزيز الكفاءة Efficiency Enhancers

تعتمد التنافسية الدولية على مجموعة مؤشرات معززات الكفاءة، و هي مدى تطوير التعليم العالي و التدريب، و مدى فعالية و كفاءة سوقي السلع و العمل، و مدى عمق و نضج سوق المال، و مدي القدرة على الاستفادة من التقدم التقني الحالي، بالإضافة إلي مدى اتساع حجم السوق المحلي و الخارجي. و يمكن توضيح ذلك تفصيلاً على النحو التالي:

[7] ibid, p, 6.
[8] ibid, p, 6.

- الركيزة الخامسة: التعليم العالي و التدريب Higher education and training

إن التعليم و التدريب ذا الجودة العالية ضروري للنظم الاقتصادية التي تمر بمرحلة التطور، و تفترض التنافسية وجود عمالة قد حظيت بتعليم جيد و قادرة على التكيف بسرعة مع بيئتها المتغيرة، و تقاس هذه الركيزة بالنظر إلي معدلات التسجيل في التعليم الثانوي و ما بعده، و كذلك نوعية التعليم و التدريب، و تهمل كثير من الدول أهمية التدريب المهني و التدريب المتواصل في الوظائف، و هو أمر لا يمكن التغاضي عنه لأنه يضمن الرقي المستمر بمهارات العمال وفقا للاحتياجات المتغيرة لنظم الإنتاج[9].

– الركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع Goods market efficiency

إن الدول التي تتميز بسوق تنافسية للسلع و الخدمات تكون في وضع يمكّنها من خلاله إنتاج المزيج الأمثل من السلع و الخدمات، آخذة ظروف العرض و الطلب في الاعتبار، بحيث يمكن ضمان إمكانية المتاجرة بهذه السلع و الخدمات بفعالية قصوى في الاقتصاد، و تعد التنافسية المحلية و الخارجية مهمة لتحقيق كفاءة السوق، و بالتالي إنتاجية العمل و ذلك لضمان أن الشركات الأكثر كفاءة و المنتجة للسلع التي يطلبها السوق هي أكثرها قدرة على البقاء، و ذلك بتوفير أفضل بيئة ممكنة لتبادل السلع و ضرورة وجود الحد الأدنى من العوائق أمام نشاط الأعمال، و ذلك من خلال تدخل الدولة، فمثلاً التنافسية تعيقها الضرائب المبالغ فيها، و القوانين المقيدة و المميزة للملكية الأجنبية أو الاستثمار الخارجي المباشر و هي أمور تؤدي إلى انخفاض تنافسية الدولة[10].

– الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل Labor market efficiency

تُعد كفاءة و مرونة سوق العمل ضرورية و حاسمة، في ضمان تعيين العمال وفقا لأفضل استخدام لهم في النظام الاقتصادي، و يجب أن تكون لأسواق العمل مرونة في تحويل العمال من نشاط اقتصادي إلى آخر بسرعة، و تسمح بتباين الأجور دون إحداث اضطراب اجتماعي كبير، كما أن أسواق العمل ينبغي أن تؤمن علاقة واضحة بين حوافز العمال و جهودهم و تحقيق أفضل استخدام للمواهب المتوفرة التي تشمل المساواة بين الرجال و النساء في مجال العمل[11].

[9] ibid, p, 6.
[10] ibid, p, 6.
[11] ibid, p, 7.

– الركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية Financial market sophistication

إن القطاع المالي ضروري لتخصيص الموارد المدخرة من قبل الأفراد لتمويل الشركات، كما أن الأسواق المالية تزيد من تنافسية الدولة من خلال توفير رأس المال الضروري للشركات، و إلى جانب الأسواق فإن المصارف تدعم تنافسية الدولة من خلال تقديم أفضل الخدمات المصرفية، و مشاركتها في تمويل الشركات من خلال تسهيل حصول الشركات على قروض بأسعار فائدة منخفضة، و أخيرا القطاع المالي الذي يدعم التنافسية يجب أن يتميز بالشفافية و الثقة[12].

– الركيزة التاسعة: الاستعداد التقني Technological readiness

تقيس هذه الركيزة السرعة التي يتبع بها النظام الاقتصادي تقنيات المعلومات و الاتصالات information technologies and communication لتعزيز إنتاجية مجالاته الصناعية، لأنها تطورت في الوقت الحالي إلى "تقنية أغراض عامة" general purpose technology و الوصول إليها و استخدامها يعد أمراً ضرورياً لتحديد المستوى العام للاستعداد التقني للاقتصاد.

و سواء أكانت التقنية المستخدمة متطورة أم لا، فالأمر الأساسي هو أن الشركات العاملة في الدولة لها القدرة على الوصول بسهولة إلى المنتجات و المخططات المتطورة، أي لا يهم ما إذا كانت الدولة قد طورت الكهرباء أو الإنترنت، المهم أن تكون متوفرة للشركات، و هذا لا يعني أن عملية التطوير غير مهمة، فإن مستوى التقنية المتوفرة للشركات في الدولة لابد أن يميز قدرة الدولة على تطوير و توسيع حدود المعرفة[13].

– الركيزة العاشرة: حجم السوق Market size

يؤثر حجم السوق على الإنتاجية لأن الأسواق الكبيرة تسمح باستغلال وفورات الحجم، و لذلك أصبحت الأسواق الدولية بديلاً للسوق المحلية و خصوصا بالنسبة للدول الصغيرة ، فكلما كانت الدولة أكثر انفتاحاً على العالم كلما زادت تنافسيتها، بسبب وجود سوق عالمية تسمح للشركات المحلية بتسويق منتجاتها فيها، و يشير الأدب الاقتصادي أن هناك علاقة ايجابية بين الانفتاح و

[12] World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2014-2015"**Geneva ,2015,p7 www.weforum.com
[13] ibid, p, 7.

النمو، و خصوصا بالنسبة إلى الدول الصغيرة ذات الأسواق الصغيرة، فيما تعد التجارة الدولية بديلاً عن الطلب المحلي في تحديد حجم السوق لشركات الدولة، و بالتالي زيادة تنافسية الدولة[14].

(1-1-3) عوامل تعزيز التطور و الابتكار Innovation and sophistication factors

تعتمد القدرة التنافسية للاقتصاديات المتقدمة على الابتكار والتطور العلمي و التقني، بحيث تصبح الشركات بفضل التقدم العلمي و التقني و الاهتمام بمجال البحوث و التطوير قادرة على التوصل إلى ابتكارات فريدة يتم تحويلها إلى منتجات جديدة، من خلال عمليات إنتاجية معقدة تم تصميمها وفقا لنتائج معتمدة لبحوث العمليات. و تعتمد هذه العوامل على الركائز التالية:

- الركيزة الحادية عشر: مدى تطور بيئة الأعمال Business sophistication

إن تطور بيئة الأعمال يؤدي إلى فعالية أكبر في إنتاج السلع و الخدمات، مما يؤدي بدوره إلى إنتاجية أعلى و ذلك بزيادة تنافسية الدولة، فتطور بيئة الأعمال متعلق بجودة شبكات الأعمال العامة للدولة، بالإضافة إلى جودة أعمال و استراتيجيات الشركات، و هذه الركيزة مهمة خاصة بالنسبة للأنظمة الاقتصادية الداخلة في مرحلة التطور المدفوعة بالابتكار و التجديد.

و يستخلص مدى تطور بيئة الأعمال باستخدام متغيرات عن كمية و نوعية الموردين المحليين، فعندما يكون بين الشركات و الموردين ارتباطا مشتركا في مجموعات متقاربة جغرافيا، تزداد الكفاءة و تؤدي إلى فرص أكبر للابتكار و تقليص الحدود لدخول شركات جديدة[15].

- الركيزة الثانية عشر: الابتكار Innovation

إن الركيزة الأخيرة للتنافسية هي الابتكار التقني، فعلى الرغم من أن المكاسب المستمرة التي يمكن الحصول عليها عن طريق تحسين المؤسسات ، و تطوير البنية التحتية، و استقرار الاقتصاد الكلي، و تحسين رأس المال البشري، و كفاءة أسواق العمل و

[14] ibid, p, 8.
[15] ibid, p, 8.

الأسواق المالية و أسواق السلع، إلا أن هذه الركائز الأخرى تنتهي إلى عائدات متناقصة في المدى الطويل، في حين يمكن تفسير معيار التنافسية فقط من خلال الابتكار التقني.

بإمكان الدول الأقل تقنية تحسين إنتاجيتها عن طريق تبني التقنيات المتوفرة أو القيام بتحسينات متزايدة في مجالات أخرى، أما بالنسبة للدول التي وصلت إلى مرحلة الابتكار و التطور فإن هذا لم يعد كافياً لزيادة الإنتاجية، فعلى الشركات في هذه الدول أن تصمم منتجات و عمليات مبتكرة للمحافظة على الوضع التنافسي[16]. و هذا يتطلب توفر البيئة التي تدعم النشاط الإبداعي للقطاعين العام و الخاص، أي الاستثمار في البحث و التطوير، خصوصاً من قبل مؤسسات البحث العلمي عالية الكفاءة و التعاون في البحث بين الجامعات و الصناعات و حماية الحقوق الفكرية.

إن هذه الركائز مرتبطة بعضها مع بعض، فالابتكار (الركيزة الثانية عشر) على سبيل المثال لا يتحقق في عالم بدون مؤسسات (الركيزة الأولى) تضمن حقوق الملكية الفكرية، و لا يمكن القيام به في الدول التي لها قوى عاملة ذات تعليم و تدريب ضعيف (الركيزة الخامسة)، و لن يحدث أبداً في النظم الاقتصادية ذات الأسواق غير الكفؤة (الركائز السادسة و السابعة و الثامنة)، أو التي لا يوجد بها بنية تحتية واسعة و ذات كفاءة (الركيزة الثانية).

و تمر الدول في مسار تنميتها و نموها بثلاث مراحل حيث تحكم كل مرحلة مؤشرات تختلف عن غيرها من المراحل، فيما ترتبط حاجة الدول لتحسين تنافسيتها بمؤشرات المرحلة التي تنتمي إليها.

يتم تحديد مرحلة التطور لكل دولة وفق معيارين، المعيار الأول هو مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP عند معدلات سعر صرف السوق، و الجدول (1) يوضح ذلك.

أما المعيار الثاني فهو يتمثل في نصيب الصادرات من السلع الأولية إلى إجمالي الصادرات (سلع و خدمات) و يعتبر أن الدول التي تصدّر أكثر من 70 % من المنتجات الأولية هي إلى حد كبير اقتصاديات تدفعها مواردها[17].

[16] ibid, p, 8.
[17] World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2010-2011**"Geneva ,2011,p9-10 www.weforum.com

الجدول (1) حدود الدخل التي تعين مراحل التنمية

مراحل التنمية	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي GDP مقوم بالدولار الأمريكي
المرحلة الأولى: تدفعها العوامل	أقل من 2000
الانتقال من المرحلة 1 إلى المرحلة 2	3000-2000
المرحلة الثانية: تدفعها الفعالية	9000-3000
الانتقال من المرحلة2 إلى المرحلة 3	17000-9000
المرحلة الثالثة:يدفعها الابتكار	أكثر من 17000

المصدر:

World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2010-2011**"Geneva ,2011,p10 www.weforum.com

و تتراوح قيمة مؤشر التنافسية العالمي في المدى(1-7) و تدل قيمة 1 على أدني درجة تنافسية في حين يدل الرقم (7) على أعلي درجة تنافسية و كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على مستوى أعلى من التنافسية.

(2-1) المبحث الثاني : واقع تنافسية الاقتصاد الليبي لعام 2015/2014م.

يصدر تقرير التنافسية عن المنتدى الاقتصادي العالمي، و قد أظهر التقرير عن العام 2015/2014م أن أفضل الدول التي حققت أعلى مستوى للتنافسية هي سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى بعدد نقاط 5.7 ، تليها كل من سنغافورة، و الولايات المتحدة، و فنلندا، و ألمانيا ، و اليابان، و الصين على التوالي.

(2-1-1) تطور قيمة مؤشر النمو للتنافسية العالمية من عام 2007 إلي عام 2015م.

بالاطلاع على بيانات الجدول(2) و الشكل(1) يتبين أن ليبيا سجلت أعلى قيمة لها في المؤشر (3.9) نقطة من أصل (7) نقاط من في الفترة 2007- 2010م ، و بعد ذلك تراجعت قيمة المؤشر إلي (3.5) نقطة عام 2015م مما يضعها في قائمة الدول الأقل تنافسية.

الجدول (2) تطور قيمة مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا من عام 2007 إلي عام 2015م.

السنة	قيمة المؤشر	الترتيب العالمي
72008/200	3.9	88
2008 /2009	3.9	91
2009/ 2010	3.9	88
2010/ 2011	3.7	100
2012 /2013	3.7	113
2013/ 2014	3.7	108
2014/ 2015	3.5	126

المصدر: تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي من عام 2008/2007م إلى عام 2015/2014م.

الشكل (1) تطور قيمة مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا من عام 2007م إلي عام 2015م.

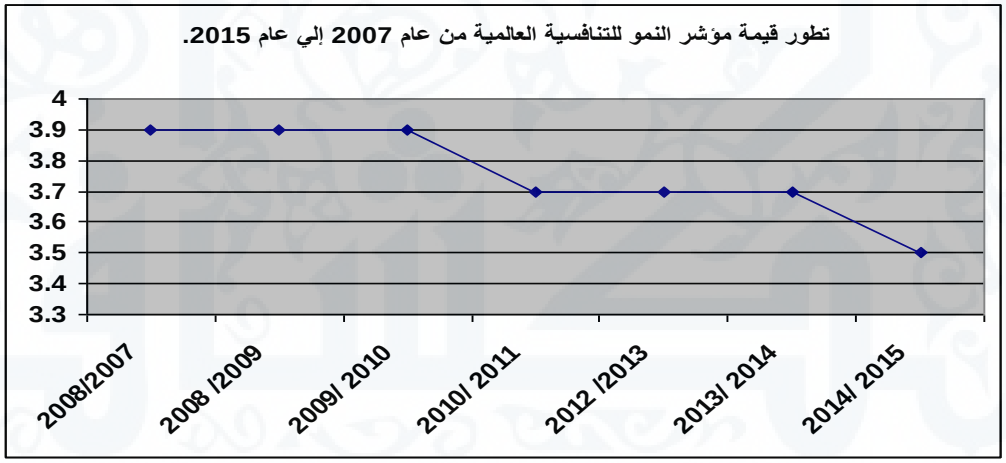

المصدر:1- تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي من عام 2008/2007م إلى عام 2015/2014م.

2- بيانات الجدول (2)

(2-1-2) واقع الاقتصاد الليبي على ضوء تقرير عام 2015/2014م .

صدر مؤشر النمو للتنافسية الدولية عن الاقتصاد الليبي عن المنتدى الاقتصادي العالمي ، لعام 2015/2014م، حيث سجلت ليبيا تراجعاً في قيمة المؤشر بعدد نقاط (3.5) نقطة من أصل (7) نقاط ، و بترتيب 126 عالميا من أصل 144 دولة مقارنة بالعام 2014/2013 م.

و يوضح الجدول (3) والشكل (2) ضعف أداء ليبيا و حصولها علي نقاط متدنية حيث يوضح الشكل إن جميع النقاط في جميع الركائز تقترب من المركز[18]. كما يتضح ضعف أداء ليبيا على مستوى المؤشرات الفرعية التي تضم 12 ركيزة التي تحتوي علي 114 مؤشر فرعي، (انظر الجدول رقم(1) في الملحق الذي يوضح ترتيب ليبيا في كل مؤشر فرعي و قيمته). و هذه النقاط كانت موزعة على ثلاثة محاور فرعية هي:

الشكل (2) مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا لسنة 2015/2014م

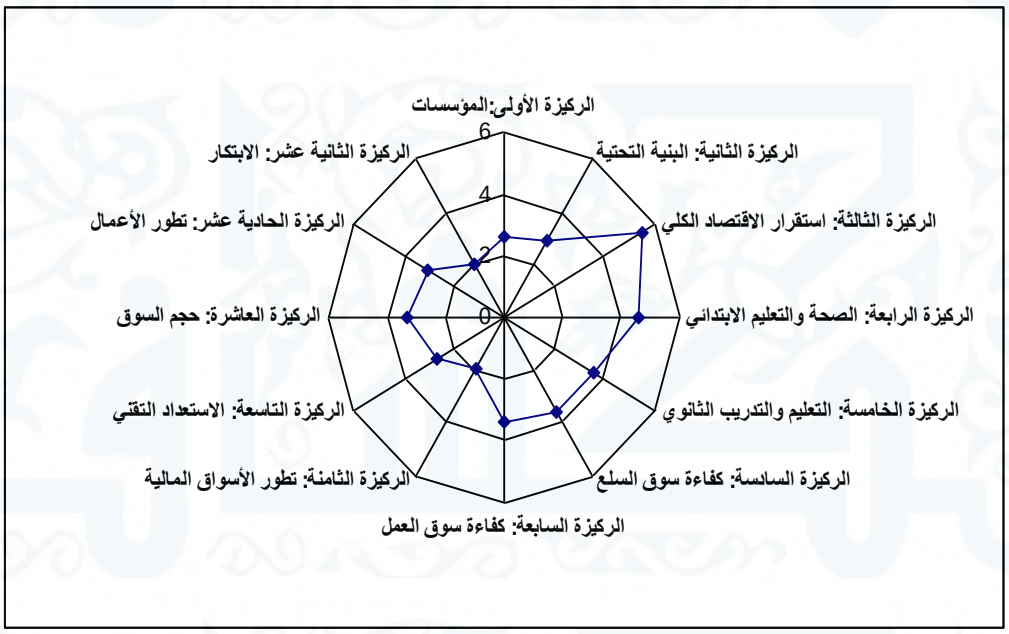

المصدر:1: : بيانات الجدول (3).

[18] يدل الاقتراب من المركز ضعف في قيمة المؤشر والعكس صحيح انظر الشكل رقم 2.

الجدول (3) مؤشر النمو للتنافسية العالمية لليبيا لسنة 2015/2014م

ليبيا	النقاط (1–7)	الترتيب عالميا
محور المتطلبات الأساسية	3.9	111
الركيزة الأولى: المؤسسات	2.6	142
الركيزة الثانية: البنية التحتية	2.9	113
الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي	5.4	41
الركيزة الرابعة: الصحة و التعليم الابتدائي	4.6	119
محور عوامل تعزيز الفعالية	3	371
الركيزة الخامسة: التعليم و التدريب الثانوي	3.6	102
الركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع	3.6	139
الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل	3.4	133
الركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية	1.9	144
الركيزة التاسعة: الاستعداد التقني	2.6	130
الركيزة العاشرة: حجم السوق	3.3	85
محور عوامل تعزيز التطور و الابتكار	2.5	143
الركيزة الحادية عشر: تطور الأعمال	3	135
الركيزة الثانية عشر: الابتكار	2	144

المصدر:

World Economic Forum" **The Africa Competitiveness Report 2015**"Geneva ,2015, p140.

1- محور المتطلبات الأساسية

جاءت ليبيا في الترتيب (111) عالميا بعدد نقاط (3.9)، و يعتمد هذا المحور على الركائز التالية الركيزة الأولى: المؤسسات حيث سجلت ليبيا عدد نقاط (2.6) و بترتيب (142) عالميا، و الركيزة الثانية: البنية التحتية إذ سجلت (2.9) من أصل 7 لتكون ليبيا في الترتيب 113 عالميا ، بينما الركيزة الثالثة: استقرار الاقتصاد الكلي فقد حققت موقعاً تنافسياً بعدد نقاط (5.4) نقطة لتحتل ليبيا الترتيب (41) عالميا، و كذلك الركيزة الرابعة: الصحة و التعليم الابتدائي بعدد نقاط 4.6 و الترتيب 119 عالميا.

2- محور عوامل تعزيز الفعالية

سجلت ليبيا نقاطاً متدنية بلغت 3 نقاط في هذا المحور، مما وضعها في الترتيب 137 عالميا، و يعتمد هذا المحور على الركائز التالية: الركيزة الخامسة: التعليم العالي و التدريب حيث جاءت ليبيا في الترتيب 102 عالميا بعدد نقاط 3.6 نقطة، و الركيزة السادسة: كفاءة سوق السلع إذ سجلت نقاطاً متدنية بلغت 3.3 نقطة لتضع ليبيا في الترتيب 139 عالميا، و كذلك الركيزة السابعة: كفاءة سوق العمل سجلت ليبيا أيضا نقاطا متدنية 3.4 نقطة و بترتيب 133 عالميا، و فيما يتعلق بالركيزة الثامنة: تطور الأسواق المالية يظهر ترتيب ليبيا متدنيا أيضاً بعدد نقاط 1.9 و بالترتيب الأخير عالميا، و هي أضعف ركيزة بالنسبة لليبيا، و كذلك الأمر بالنسبة للركيزة التاسعة: الاستعداد التقني حيث جاءت ليبيا في الترتيب 130 عالميا بعدد نقاط 2.6، و الركيزة العاشرة: حجم السوق حيث سجلت عدد نقاط 3.3 نقطة لتصبح ليبيا في الترتيب 85 عالميا.

3- محور عوامل تعزيز التطور و الابتكار

تحصلت ليبيا على الترتيب 143 عالميا بعدد نقاط 2.5 في هذا المحور، و يعتمد هذا المحور على الركائز التالية : الركيزة الحادية عشر: تطور الأعمال حيث يظهر تراجع ليبيا في هذه الركيزة، فقد جاءت في الترتيب 135 عالميا بعدد 3 نقاط، و أخيرا الركيزة الثانية عشر: الابتكار فقد جاءت ليبيا متأخرة في هذه الركيزة أيضاً و بدرجة حادة بعدد نقاط 2 و بالترتيب 144عالمياً.

وفقاً لذلك صنف الاقتصاد الليبي باعتباره اقتصاداً ينتقل من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية مدفوعا بالموارد و الجدول (4) يوضح مراحل التنمية لليبيا مقارنة بالدول العربية.

و يوضح التقرير أهم العوامل التي تؤثر على التنافسية و تعيق ممارسة أداء الأعمال، و من الشكل رقم (3) يلاحظ أن أبرز الأسباب وراء تراجع ترتيب ليبيا في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2015/2014م هي عدم الاستقرار السياسي و الأمني، و عدم توافر التمويل، و عدم توافر العمالة الماهرة و المدربة، و البيروقراطية الحكومية، و عدم استقرار السياسات ، و ضعف البنية التحتية، و ارتفاع معدلات الجريمة و السرقة، و صعوبة قوانين العمل، و ارتفاع مستويات الفساد.

الجدول (4) توزيع الدول العربية حسب مراحل التنمية و ركائز التنافسية لسنة 2015/2014م

المرحلة الأولى	مرحلة انتقالية بين 1-2	المرحلة الثانية	المرحلة الانتقالية بين 2-3	المرحلة الثالثة
اليمن، موريتانيا	الكويت، ليبيا ، السعودية، الجزائر.	الأردن، المغرب، مصر، تونس.	البحرين، لبنان ،عمان ، الإمارات العربية المتحدة،.	قطر.

المصدر:

World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2014/2015**"Geneva ,2015, p11.

الشكل (3) أهم معوقات ممارسة أداء الإعمال في ليبيا لسنة 2015/2014م

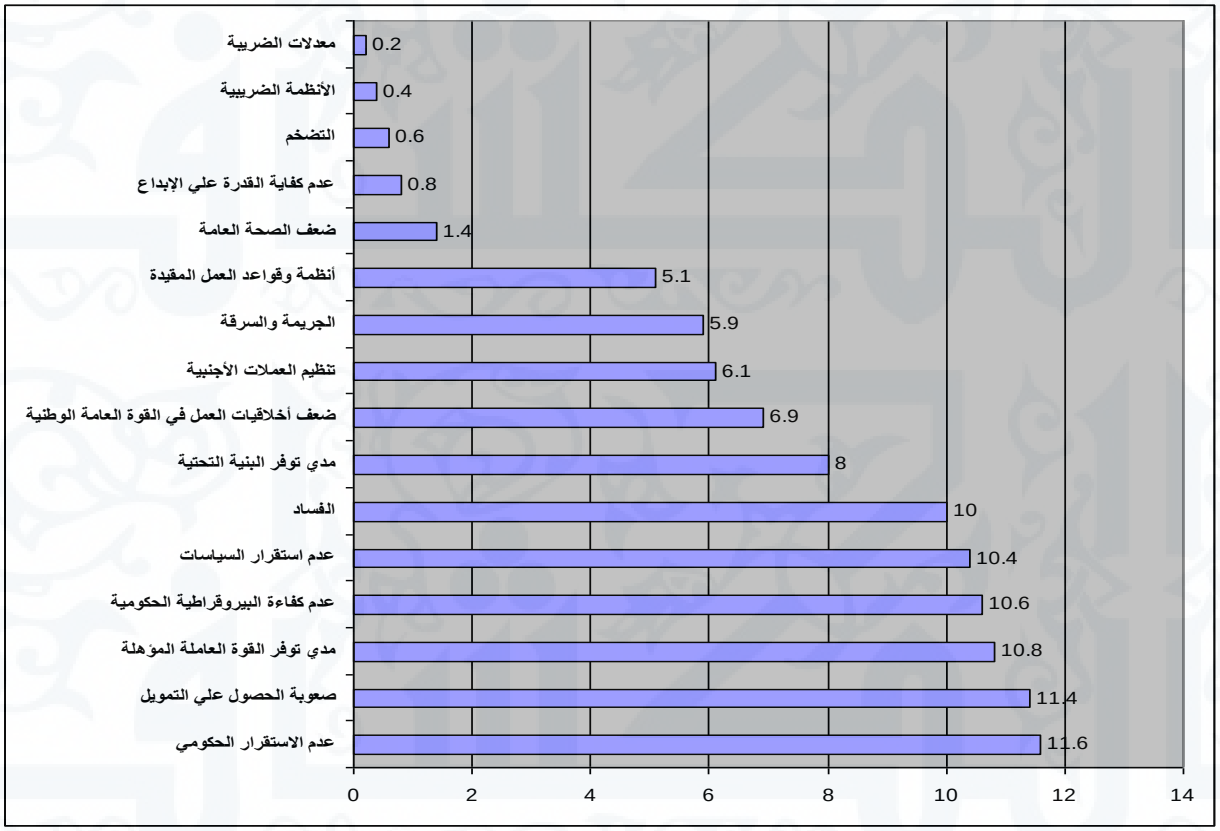

المصدر:

World Economic Forum" **The Africa Competitiveness Report 2015**"Geneva ,2015, p141.

(3-1) المبحث الثالث :السياسات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية في ليبيا

شهدت اقتصاديات دول العالم تطورا خلال السنوات الماضية، حيث أتاحت العولمة و سياسات الانفتاح الاقتصادي العديد من الفرص و التحديات أمام اقتصاديات العالم، و خاصة الصغيرة و النامية منها، فقد تحصلت هذه الدول على العديد من المكاسب مثل زيادة معدلات الدخول في الأسواق الأجنبية، و التطور التقني، و زيادة معدلات النمو الاقتصادي[19].

و في إطار هذا التوجه سارعت العديد من الدول إلى وضع البرامج و السياسات التي تهدف إلى دعم القدرة التنافسية، و إفساح المجال للقطاع الخاص، و لكي تتمكن ليبيا من مواكبة هذه التطورات و الاستفادة منها، لابد أن تضع السياسات و الاستراتجيات بهدف دعم تنافسيتها و تهيئة بيئة الأعمال، و تنشيط آليات السوق، بما يحقق فاعلية توظيف الموارد، و حرية و عدالة

[19] المعهد العربي للتخطيط،"**تقرير التنافسية العربية 2003م**"، الكويت ، 2003، ص ، 42.

الدخول للأسواق، و يستعرض هذا المبحث أهم السياسات المقترحة لدعم تنافسية الاقتصاد الليبي التي طبقت في العديد من الدول و منها[20]:

1- دعم استقرار الاقتصادي الكلي

و يتم ذلك من خلال أتباع سياسات اقتصادية كلية تهدف لتخفيض العجز المالي و التجاري و السيطرة على معدلات التضخم بهدف الحفاظ على القوة الشرائية للفرد، و كذلك الحفاظ علي استقرار أسعار الصرف لما لها من تأثير ايجابي على تكلفة أسعار عناصر الإنتاج، و بالتالي رفع القدرة التنافسية للمنتج المحلي على المنافسة في الأسواق العالمية، كما يتضمن دعم استقرار الاقتصاد الكلي للمحافظة على معدلات نمو مرضية في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ارتفاع نصيب الفرد من الناتج، و بالتالي زيادة قدرته الشرائية، و أيضا العمل على تطوير أسواق المال و زيادة كفاءة الجهاز المصرفي بما يشجع على زيادة الاقتراض لدعم تنافسية الدولة.

2- سياسات تعزيز الانفتاح الاقتصادي و الاندماج الإقليمي و الدولي

تتضمن هذه السياسات العمل على تبسيط جدول التعريفة الجمركية، و إلغاء احتكارات الاستيراد المملوكة للدولة تدريجيا، و تبسيط المستندات المطلوبة للاستيراد و التصدير، و جعلها متسقة مع المعايير الدولية، و ذلك بإتباع النظم التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات و نشرها إلكترونيا على موقع مصلحة الجمارك لكي يستطيع رجال الأعمال التعرف عليها، و سن قوانين جديدة في المجالات التجارية، مثل حماية حقوق الملكية و بما يتناسب مع متطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية.

---

[20] انظر في ذلك إلي:

1- مجلس الوزراء المصري، "**السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004.م.

2- المؤسسة العربية لضمان استثمار ،"**مؤشرات بيئة الإعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**" ، نشرة ضمان الاستثمار،الكويت،العدد الفصلي الرابع ، 20114م .

3- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "**مؤشر التجارة عبر الحدود**"نشرة ضمان الاستثمار،الكويت،العدد الفصلي الثاني،2008.م.

4- – بابكر، مصطفى،"**سياسات التنظيم والمنافسة**"،سلسلة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد28، 2004م.

5- مجلس الوزراء المصري، "**تجارب دولية خاصة في معالجة قضية البطالة** "، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004م.

6- OECD " **Better Policies Series: Tunisia a reform agenda to support competitiveness and Inclusive growth**" 2015.

و تتضمن هذه السياسات أيضاً الإسراع بعملية التخليص و الفحص الجمركي، و ذلك بتطبيق نظام الإفراج المسبق الذي تقوم فلسفته على بدء الإجراءات المستندية على السلع التي تُشحن من الخارج قبل وصولها و تسديد الرسوم قبل وصول الشحنة، مما يختصر زمن الإفراج، و بالتالي يخفض تكلفة الاستيراد، إضافة إلى تطبيق النظام الآلي في معالجة الواردات جمركيا بهدف تسهيل إجراءات المعاينة، مثل استخدام الأشعة السينية في فحص الحاويات دون الحاجة إلى تفريغها، و أخيرا التشجيع على الاندماج مع العالم الخارجي من خلال إقامة مناطق التجارة الحرة .

3- تهيئة البيئة التشريعية و القانونية

يمثل النظام القانون و التنظيمي للدولة الكيان الحاكم لكافة أوجه النشاط الاقتصادي، و لتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الليبي و تمكينه من مواكبة متطلبات الانفتاح الاقتصادي فلابد من تحسين البيئة التشريعية و التنظيمية و المؤسسية، و إجراء مراجعة شاملة لمجموعة التشريعات و القوانين، مثل قانون إنشاء و إنهاء المشروع ، و قانون حوافز و ضمانات الاستثمار، وقانون العمل... الخ. كما ينبغي سن قوانين سهلة الفهم و التطبيق لحماية المستثمر من أنواع المخاطر مثل التأميم، و المصادرة، و نزع الملكية، و تحويل الأرباح و حرية دخول و خروج رأس المال، و ضمان العدالة في المنازعات إضافة إلى ضمان حقوق الملكية الفكرية و حماية الابتكارات، بالإضافة إلى ضرورة سن قوانين دعم التنافسية، و منع الاحتكار و تخفيض تكاليف الصفقات و الالتزام بتنفيذ العقود، فضلاً للسعي باتجاه تعزيز مستوي المساءلة و الديمقراطية و ضمان الانتقال السلمي للسلطة.

4- تحسين النظم الإدارية و الإطار المؤسسي

تتوقف البيئة التنظيمية على كفاءة و مرونة الإطار المؤسسي و التنظيمي للاستثمار، و لتسهيل مزاولة أداء الأعمال في ليبيا يجب الاستفادة من التجارب السابقة في تطوير خدمة الشباك الواحد من خلال تقليل عدد الإجراءات، و تخفيض التكاليف و الوقت المستغرق لإنشاء المشروع ، و توفير المعلومات المطلوبة حول عملية منح التراخيص و ترشيد المستثمرين من خلال دليل يوضح كافة الخطوات اللازمة لإنهاء عملية الترخيص من البداية إلى النهاية، و تقديم خدمات ما بعد الاستثمار و التقييم الدوري لجودة و كفاءة الإطار المؤسسي و الإداري الخاص بالاستثمار.

5- سياسات تطوير سوق العمل

تعتبر سياسات التعلم و التدريب من أهم السياسات لتحسين كفاءة العرض في سوق العمل، و تتوقف القدرة التنافسية للعمالة على عدد من المقومات، و فيما يلي بعض السياسات المقترحة لرفع تنافسية الاقتصاد الليبي التي قامت معظم الدول بإتباعها.

- **في مجال التعليم**: زيادة الإنفاق على التعليم الأساسي للحد من معدل تسرب التلاميذ من المدارس، و تحسين أدائهم من خلال تطوير مناهج تعليمية تساعد على اكتساب المهارات التي يتطلبها سوق العمل، تطوير وسائل و طرق التعليم من النمط التلقيني إلى النمط التحليلي الذي يهدف إلى تطوير التفكير الإبداعي و الابتكار الذي يؤدي إلى اكتشاف المعرفة و لا يقتصر على تلقينها فقط.

يضاف إلي ذلك تزويد المدارس بالتقنيات الحديثة مثل الكمبيوتر و الانترنت، و إعادة هيكلة التخصصات العلمية على مستوى التعليم العالي و معاهد و كليات التعليم التقني و الفني بشكل منتظم للاستجابة للتغيرات في سوق العمل، و تطوير البرامج الدراسية و خاصة البرامج التطبيقية في العلم و التكنولوجيا و تنويعها، لكي تلبي الطلب المتزايد لسوق العمل للبرامج الحديثة، كل ذلك مع زيادة نسبة الإنفاق على تحسين نوعية التعليم من الإنفاق على التعليم، إضافة لتعزيز دور الجامعات و المؤسسات في مجالات البحث و التطوير، و زيادة القدرة على التنافس في الأسواق العالمية.

- في مجال التدريب

التنسيق مع أصحاب العمل للتعرف على الوظائف المتاحة لديهم، لتحديد مجالات التدريب التي تتوافق مع احتياجات سوق العمل، و دعم الخرجين و إعطائهم منح برامج التدريب لتحفيزهم للانضمام إلى هذه البرامج ، و زيادة التعاون بين المؤسسات الصناعية و المعاهد الفنية و التقنية، و ذلك لمساعدة المتعلمين على الحصول على التدريب العملي، لتمكينهم من الاندماج بسهولة في سوق العمل.

كما لابد من تنفيذ برامج للتدريب في مجالات اقتصاد المعرفة، مثل الالكترونات و الكهرباء و الاتصالات و تقنية المعلومات، حيث تهدف هذه البرامج إلى توفير العمالة الماهرة في هذه المجالات و خاصة في قطاع المعلومات و الاتصالات. و في هذا الإطار لابد من تطوير كفاءة جودة نظام التدريب، و ذلك بتطوير المناهج المستخدمة في التدريب.

6- دور السياسة المالية في دعم القدرة التنافسية

كلما كانت السياسة المالية تنطوي على إعفاءات ضريبية مناسبة و مرونة و وضوح السياسات الضريبية، و كلما تجاه الإنفاق العام إلى تقوية البنية التحتية الأساسية كلما كان لذلك أثرا ايجابيا على تنافسية الدولة.

و في ليبيا ينبغي زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية خاصة ما يتصل بدعم شبكات تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات بكافة أنواعها، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق، و ذلك باستخدام التطبيقات الحديثة للاتصالات و تقنية المعلومات لتطوير البنية التحتية الرقمية، كما ينبغي في هذا الإطار تطوير المشاريع الاستثمارية للبنى التحتية لتحسين نوعية البنية التحتية للمطارات و الموانئ و الطرق و السكك الحديدية، بما يوفر وسائل نقل سريعة بتكاليف معقولة، فضلاً عن تحسين خدمات الكهرباء، و زيادة الإنفاق العام علي الخدمات التعليمية و الطبية، و زيادة الإنفاق على قطاع الأمن لمواجهة العنف و الجريمة المنظمة و التطرف لما لكل ذلك من آثار إيجابية تؤدي إلي تحسين بيئة الأعمال و تحفز على الاستثمار.

و في مجال السياسة الضريبية يجب وضع نظام ضريبي بمعدلات معتدلة و معقولة و مستقرة و زيادة الاعتماد على ضريبة القيمة المضافة، أو ضريبة المبيعات على السلع النهائية، إذ أنها لا تتحيز و لا تخلق فوارق بين السلع المستوردة و السلع المنتجة محلياً ، و بالتالي لا يكون لها آثار عكسية على الصادرات و الواردات، كما يجب منح معاملة تفضيلية للأنشطة التي تقوم بالإنتاج للتصدير، و كذلك لأنشطة البحث و التطوير، و أيضا العمل على استقرار النظام الضريبي و شفافيته.

* * * * * * * * * * * * * * *

قائمة المراجع

أولاً– المراجع العربية:

1. المعهد العربي للتخطيط،"**تقرير التنافسية العربية 2003م**"، الكويت ، 2003م.
2. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، "**مؤشر التجارة عبر الحدود**"نشرة ضمان الاستثمار،الكويت ، العدد الفصلي الثاني ،2008م.
3. المؤسسة العربية لضمان استثمار ،"**مؤشرات بيئة الإعمال وتحسين مناخ الاستثمار في الدول العربية**" ، نشرة ضمان الاستثمار،الكويت،العدد الفصلي الرابع ، 20114م.
4. مجلس الوزراء المصري، "**السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر**"، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004م.
5. مجلس الوزراء المصري، "**تجارب دولية في معالجة قضية البطالة** "، القاهرة، مطبوعات مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، 2004م.
6. صالح العصفور ،"**سياسات التنافسية**"، سلسة جسر التنمية، الكويت المعهد العربي للتخطيط، ، 2012م.
7. طارق نوير ، "**دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر**"، الكويت ، المعهد العربي للتخطيط ،2002م.
8. مصطفى بابكر ،"**سياسات التنظيم والمنافسة**"،سلسة جسر التنمية، الكويت، المعهد العربي للتخطيط، العدد28، 2004م.

ثانياً: المراجع الأجنبية

أولاً– الدوريات

1. OECD, " **Better Policies Series: Tunisia a reform agenda to support competitiveness and Inclusive growth**" 2015.

2. World Economic Forum, "**The Global Competitiveness Index: Measuring the Productive Potential of Nations**", Geneva, 2008.

ثانياً – التقارير

1. Economic Forum" **The Global Competitiveness Report** 2010/2011"Geneva, 2011, www.weforum.com.
2. World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2013-2014**"Geneva, 2014, www.weforum.com.
3. World Economic Forum" **The Global Competitiveness Report 2014-2015**"Geneva, 2015, www.weforum.com

* * * * * * * * * * * * * * * *

جامعة البحر المتوسط الدولية

MIU

Mediterranean International University

بنغازي - 2014

Mediterranean International University Journal

Refereed Scientific Journal The Forth Edition December 2017

MIU PUBLICATIONS